

انكلم في عين زيد بموقع الفعل موقعه فقد
 اجاب عنه بوزن كديت بان المعتبر في طراد الفعل التفتيل
 الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذي يمين منبسطا
 ولو قلت في الاول يحسن ابو الحسن لذات الدلالة
 على التفتيل او يحسن ابو اوينوقه فكيف قد جيت
 بغير الفعل الذي يمينه اصن وفانت الدلالة على
 الغيرة المستندة من الفعل ولا عين الفعل كحسنة
 او يحسن الحال فانت الدلالة على التفتيل في الاول
 وعلى الغيرة في الثاني انتهى وهذا تقدم ان مثله يقال
 في المثال المتبع للشرائط وتقدم الجواب عن قليل طابق
 بينه وبين هذا واعلم ان وقع الفعل الظاهر على ما هو
 المختار بشرط وبالشرط السابقة من هذا الفعل من
 اول فعل في جميع استعمالاتها ولم اجد من ثناء التفتيل
 في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال ان هذا ينبغي على
 الاختلاف في تقليل وجه قياس عدم حملها هل هو كونها
 لم تشبه الفعل باسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل
 وهو الصفة المشبهة في الحاق العلامات وهو ظاهر عبارة
 سيبويه رحمه الله او كونها لم يوجد فعل بمعناها كما قاله
 الشيخ ابو عمر وغيره ان ثناء في فعل اذا استعملت بالالف
 واللام ان يجوز رفعها للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل
 ابو لا ينبغي ولا يحج اذ قال ولد اذا اشيعت لمعرفة
 تخويز فعل الناس لوه انه يجوز تشبها ومجهاج
 وان قلت بالثاني فلا ينبغي ان تمل الالف بشرط واحد
 تعالى اعلم **قاعدة** قوله تعالى حور مقصورات في الجيا
 قال الشيخ جلال الدين البلقيني في رسالة الورد هذه

الاية

الاية تتضمن المساعدة وتكثر الفائدة لان حور اجمع
 حورا وهو جمع لما قل وقد جات صفة على الجمع مراعاة
 للتثنية على ما قالوا لان مقصورات معناه مجعولات
 في المقصور فلو جاعل الامداد لما كان حور مقصورة في
 الجيا كما قال وجوه يرميها ناعمة ليمها واضية كما قال
 وجوه يرميها شاة عاملة ناعمة كما قاله تعالى
 ان تبدل له من عذات القوم وان سلمت صفة مجموعة
 ولا يجوز ان يكون بدل لان البدل الجماعي عند التقدير
 وقد نص الحجة على ان قوله تعالى هدي للمتقين
 الذين يؤمنون يجوز ان يكون الموصول تابعا وان
 مقدورا وعلى التبعية فهو تحت لا يدل الا اذا تعذر
 كقوله تعالى ويد لكل حمزة لمرة الذي جمع لا متنازع
 وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز ان يكون هنا المصنف
 السابقة وهو فعل التفتيل في قوله خير لمن كان
 نصوص الحجة على ان الصفة التي تتبع ويتبع
 بها مشتقات من اسم الفاعل والمفعول عين
 ذلك لان خير الجيس من اسم الفاعل والمفعولين
 فيقع تحت ولا ينبغي ولا يحسن ان يكون حالا من
 ازواج وان كان نكرة تخصص بالوصف لان الجمل على
 الوصف اولي من الجمل على الحال ولا يجوز ان يكون حالا
 من الضمير وامتناعه اخرج من ان يذكر لان صاحب
 الحال المقصور هو المبدل به والحال اما هو للمبدل
 فيطل هذا وقوله فيهن خيرات حسبات ان ثبنا جلتا
 من هذا والذي اقول ان الوصف بكلها واراد في القرآن